كلمة ونص

يونس خلف

الذهب الأبيض يواجه تحدي الصدأ!

أصبح الشغل الشاغل لفلاحي الحسكة حساب تكلفة إنتاج الدونم الواحد من أي محصول ولاسيما القمح والقطن في ضوء ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من مازوت وبذار وأسمدة وفلاحة إضافة إلى الأيدي العاملة لمرحلتي البذار والقطاف.

المساحة المخططة لزراعة القطن هذا العام كانت **5450** هكتاراً لم تُزرَع بالكامل، وراح المزارعون يتسابقون لزراعة محاصيل أخرى، وثمة سبب آخر جعل العقبات تتفاقم أكثر هو عدم وجود مركز لاستلام الأقطان منذ عدة سنوات ما اضطر الفلاحين لبيع الإنتاج للتجار في الأسواق المحلية بأسعار أقل بكثير من السعر المحدد.

محافظة الحسكة كانت تسهم في **38** بالمئة من إجمالي إنتاج سورية من محصول القطن سنوياً إلا أن هذا الإنتاج تراجع خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير حيث كان متوسط إنتاج المحافظة من القطن قبل عام **2011** وفقاً لمعلومات مدير زراعة الحسكة يصل إلى أكثر من **237** ألف طن سنوياً لكن في موسم **2014** لم تتجاوز المساحة المزروعة بهذا المحصول **20** ألف هكتار.

فلاحو المحافظة يجددون اليوم مطالبهم بالعمل على افتتاح مركز تجميعي لشراء محاصيلهم يكون موقعه في مركز الثروة الحيوانية التابع لفرع السورية للحبوب بريف مدينة القامشلي لتسهيل عملية الشراء من المؤسسة المعنية ونقله إلى المحالج كما كانت عليه الحال في السنوات الماضية كي لا يكونوا عرضة للمساومة والوسطاء.

الأمر الآخر يتعلق بالسعر التشجيعي للفلاحين بما يتناسب وحجم تكاليف الإنتاج في ظل الظروف الراهنة من أجل تحقيق هامش ربح بسيط لهم.

وطبيعي أن السعر الذي لا يغطي تكاليف الإنتاج هو أيضاً أحد أسباب تقلص المساحات المزروعة بالقطن الذي يختلف عن بقية المحاصيل ويتطلب مستلزمات وشروطاً خاصة لعوامل عديدة أبرزها كثرة حاجته للسقاية ما يزيد من تكاليف إنتاجه.

اليوم ثمة قلق من الفلاحين حول عدم وضع سعر للمحصول يعوض التكاليف بعد أن بذلوا الكثير من الجهد والوقت وأن تكون الأسعار التي سيتم تحديدها أقل من تكاليف الإنتاج ما يكبد الفلاحين خسائر فادحة حيث يعتمدون على بيع المحصول لتغطية تكاليف الزراعة والقطاف والنقل وتحقيق هامش ربح يعيلهم لاسيما أن القطن يحتاج إلى خدمة ورعاية قبل الزراعة وبعدها مثل التعزيق والتفريد والري ومصاريف الأيدي العاملة في القطاف وأجور النقل.

والأمر لا يحتاج إلى تذكير أن زراعة القطن في محافظة الحسكة تعد ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي وتسهم بشكل كبير في تأمين فرص العمل والدخل للسكان، ومع ذلك يواجه هذا القطاع الحيوي تحديات من دون حلول جذرية فهل نسرع للحفاظ على الذهب الأبيض وحمايته كي لا يتعرض للصدأ والانقراض؟

120 مليار ليرة إيرادات الخطوط الحديدية خلال العام الحالي

خطوات مهمة لإعادة إحياء خطوط السكك الحديدية.. والمؤسسة انتقلت إلى مرحلة التعافي

| محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية مضر علي الأعرج نقل مواد بقيمة تجاوزت **120** مليار ليرة سورية خلال العام الحالي، مبيناً أن المؤسسة تقوم بتلبية كل طلبات النقل الواردة إليها وبلغ إجمالي الكميات المنقولة بالقطارات منذ بداية العام الحالي، وحتى الآن حوالي مليون طن ويتم بشكل رئيسي نقل المواد الإستراتيجية مثل الفيول والحبوب ومواد الإنشاءات والمعدات المختلفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن أن قطاع السكك الحديدية من أكثر قطاعات الدولة تضرراً بفعل الأعمال الإرهابية المسلحة والتي أدت إلى تدمير **80** بالمئة من البنى التحتية لشبكة الخطوط الحديدية البالغة **2552** كم، منها **1500** كم خارج الخدمة لغاية تاريخه، مضيفاً: قامت المؤسسة بإعادة التأهيل والصيانة للمحاور والتفريعات السككية في المناطق التي تم تحريرها ليصبح الطول الإجمالي للشبكة العاملة حالياً **1052**كم فقط، أي ما نسبته **41** بالمئة من كامل الشبكة، حيث بلغت خسائر المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية التقديرية بحدود **55** إلى **60** تريليون ليرة سورية.

وأشار إلى أنه في ظل استمرار الحرب بشكلها الاقتصادي وتطبيق العقوبات الظالمة وصعوبة تأمين القطع التبديلية والمواد والمعدات والآليات اللازمة لإعادة تأهيل البنى التحتية، الأمر الذي فرض إيجاد الحلول الممكنة وفق الإمكانيات المتاحة لإعادة إحياء هذا القطاع المهم تدريجياً وفق الأولويات المطلوبة، حيث تواصل المؤسسة جهودها المكثفة في صيانة وإعادة تأهيل خطوطها وأدواتها المحركة والمتحركة التي دمرها الإرهاب بالإمكانيات المتاحة وبخبرات وأياد وطنية لتتمكن من تسيير القطارات بشكل آمن ومستقر.

وأضاف: المؤسسة قامت بوضع رؤيتها لتنفيذ مشاريعها وفقاً للإمكانيات والاعتمادات المتاحة، بحيث اقتصرت على تنفيذ المشاريع التي تخدم عملية النقل وتحقق زيادة في الإيرادات واستكمال تنفيذ المشاريع المباشر بها سابقاً والتي ستدخل في العملية الإنتاجية، حيث نفذت الأعمال التالية: في مجال الأدوات المحركة والمتحركة وإعادة تأهيل وتجهيز 9 قاطرات مطورة 2800 حصان GE ووضعها بالخدمة.

وأشار إلى تعديل الصفة الفنية للشاحنات ذات الجوانب إلى شاحنات قلاب عدد75 لزوم نقل الحصويات والفوسفات، وتعمير وتأهيل المخارط «مخرطة الدواليب الأفقية-مخرطة الدواليب العامودية- جهاز تسخين الإطـارات- جهاز كبس وتركيب سكمان إطارات دواليب القاطرات»، ومتابعة إجراء أعمال الصيانة لأجهزة المسير في مجال البنية التحتية للخط الحديدي، كما أنه يتم متابعة تنفيذ الصيانات الجارية والدورية للخطوط العاملة لرفع السوية الفنية والحفاظ على أمان سير القطارات واستمرار عمليات النقل، وإعادة تأهيل وصيانة بعض الجسور السككية والأبنية السكنية والخدمية المتضررة جراء الزلزال.

وأشار إلى إعادة تأهيل وصيانة بعض التفريعات السككية المخدمة للفعاليات الاقتصادية التالية: «محطة تشرين الحرارية- محطة توليد الرضوانية- محطة توليد الزارة- معمل الإسمنت بعدرا»، كما أن العمل جار في تفريعات أخرى: «مصفاة حمص ومعمل مزج الزيوت- صوامع الغزلانية بريف دمشق- محطة توليد محردة» ، واستكمال تنفيذ أعمال تفريعة الخط الحديدي للمنطقة الصناعية والمرفأ الجاف بحسياء ، وإعادة تشغيل خط الفوسفات من مناجم الشرقية إلى مرفأ طرطوس.

في مجال الإشارات والاتصالات والأتمتة، بين الأعرج أنه تمت متابعة إصلاح وتأهيل شبكات التوتر المتوسط والمنخفض والمراكز التحويلية لها، ومتابعة إجراءات الإعلان عن توريد تجهيزات وبرامج لنظام حجز التذاكر المركزي الآلي وتجهيزات وبرمجيات منظومة الدفع الإلكتروني لأتمتة خدمات نقل البضائع، ومتابعة تنفيذ مشروع نظام المعلومات الجغرافي GIS وتطبيقاته على محاور الشبكة العاملة.

ومن الجدير ذكره، أن حجوم النقل المنفذة على الخطوط الحديدية السورية وبالرغم من الإمكانيات المتواضعة من ناحية عدد رؤوس القطر الموجودة وصعوبة تأمين القطع التبديلية، تعتبر حجوماً مميزة وكبيرة وفقاً للمعايير الفنية السككية ومعدلات إنتاج القاطرات عالمياً، ويعود الفضل بذلك إلى جهود العمال وتفانيهم في الحفاظ على الجهورية الفنية للخط الحديدي والأدوات المحركة والمتحركة وسعيهم للتغلب على فقدان القطع التبديلية عن طريق إصلاح المعطل والقديم منها أو تصنيع البدائل بخبرات وأياد وطنية، إضافة إلى توريد ما أمكن من القطع التبديلية الضرورية.

ونتيجة لهذه الجهود المتميزة فقد انتقلت المؤسسة من مرحلة العجز والخسارة إلى مرحلة التعافي والربح، حيث حققت المؤسسة خلال العام الماضي ربحاً تجاوز 10 مليارات ليرة ومن المتوقع تحقيق ربح لا يقل عن 80 مليار ليرة خلال العام الحالي.

تراجع في إنتاج القطن.. والفلاحون يطالبون بالدعم

حماة استلمت ٣ آلاف طن منذ بدء التسويق

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن عدد من مزارعي القطن بالغاب لـ«الوطن»، أنهم بدؤوا منذ الأسبوع الأول من الشهر الجاري، بتوريد إنتاجهم إلى محالج محردة ليصار إلى حلجه، موضحين أن زراعة القطن في منطقة الغاب تراجعت في السنوات الأخيرة بشكل كبير، لأسباب بات يعرفها القاصي والداني وكل الفريق الاقتصادي بالحكومات السابقة والحالية!.

ومن أبرزها يقول الفلاحون: ارتفاع تكاليف الإنتاج من بذار وأسمدة وأيد عاملة ومحروقات، ودورة إنتاجه الطويلة وتدني سعر استلام المحصول على مدار الموسم، وإجراء أعمال مكافحة الآفات التي تصيب القطن، ولاسيما ديدان اللوز وتوزيع أعداء حيوية ومكافحتها.

ومن جانبه، بيّن مدير مجلح محردة صطام ديوب لـ«الوطن»، أن المحلج استلم حتى صباح أمس نحو 520 طناً و800 كيلو من قطن الغاب ويجمّعها في مستودعاته بانتظار تعليمات الإدارة العامة بتحويل الكميات المستلمة حتى نهاية شهر كانون الأول إلى محلج العاصي أو حلجها بالمحلج ذاته.

وتوقع ديوب تحويلها كما العام الماضي إلى محلج العاصي، لكون محلج محردة يعاني من التقنين الكهربائي ونقص العمال.

ومن جهته، بيّن مدير محلج العاصي ياسر حلبية لـ«الوطن»، أن المحلج يستلم إنتاج فلاحي الرقة ودير الزور، وبلغت الكميات الموردة حتى صباح أمس، نحو **2382** طناً، منها **1026** طناً من الرقة، و**1356** طناً من دير الزور وعمليات الاستلام مستمرة.

وأوضح أن عمليات الحلج لم تبدأ بعد، وهي بانتظار تعليمات الإدارة العامة بعد دمج المؤسسة العامة للأقطان بالمؤسسة العامة للصناعات النسيجية.

ولفت إلى أن المحلج جاهز من الناحية الفنية لعمليات الحلج، فقد أجريت فيه عمليات الصيانة من الصيف، ويتوافر فيه خط معفى من التقنين الكهربائي.

وعلمت «الوطن» أن محلجي سلمية والفداء بمدينة حماة، متوقفان عن العمل منذ سنوات طويلة لعدم توافر الكميات اللازمة من القطن لتشغيلهما، وعدم تأمين خط معفى من التقنين لكل منهما، في حين يعمل محلج سلمية منذ عامين بصيانة وتصنيع الشوادر للمؤسسة العامة للأقطان.

نخيل طرطوس أصبح يشكل خطراً على المواطنين

رئيس دائرة الحدائق: نتوقف عن تقليم الأشجار في الصيف

| طرطوس- ربا أحمد

كثرت شكاوي الكثير من أهالي مدينة طرطوس عن تردي واقع الأشجار في كامل المدينة ولاسيما في الأحياء حيث وصل طول الأشجار إلى الطوابق العليا وأدى لتراكم الأوراق تحتها إضافة إلى التخوف من تسلق القذران لها نحو المنازل، على حين لامس الكثير منها أعمدة الكهرباء وكابلاتها ما يثير مخاوف المواطنين من أي تماس كهربائي أثناء هبوب الرياح مع قدوم فصل الشتاء.

ومن ناحية أخرى أوضح بعض المواطنين لـ«الوطن» أن أشجار النخيل الموجودة في منصفات طريق شارع الثورة معظمها غير مقلمة ولم يتم قصها، وبالتالي فإن كل يوم تتساقط منها أوراق ضخمة قد تسد المصارف المطرية مع أول زخات مطرية، إضافة إلى أن السوس ينخر فيها وثمارها مغفلة وواقعها سيئ جداً ولم تطل ساقها بالمادة البيضاء كما في كل عام ما أدى إلى إصابتها بالمرض وأصبح منظرها غير لائق، علماً أن أعدادها بالمئات على طول شارع الثورة الرئيسي للمدينة، متسائلين عن سبب إهمال أشجار المدينة هذا العام بصورة واضحة.

وأشار بعض أصحاب المحال التجارية إلى أن أشجار الزينة الموجودة على الأرصفة مقابل محالهم باتت بحاجة لتقليم وعناية وهي متروكة ولم يقم أي عامل بتقليمها وقصها حتى أصبحت تشوه الأرصفة وتشكل مشكلة مع قدوم الشتاء، وطالبوا مجلس مدينة طرطوس عدة مرات من دون استجابة، حتى إنها ليلاً تعتبر مشكلة حقيقية في بعض الأحياء كما في المدخل الجنوبي لمدينة طرطوس حيث تغطي كل ما حولها وأي حادث ليلي في ظل العتمة لن تتوضح نتائجه حتى الصباح.

وأكدوا أن هذا العام شهدت المدينة تراجعاً كبيراً بالاهتمام بأشجار الأرصفة والمنصفات حتى أصبحت في حال يرثى له سواء من الأمراض أو الحجم الذي يؤدي لإشكاليات عديدة.

رئيس دائرة الحدائق في مجلس مدينة طرطوس علي محمود أوضح أن الدائرة تتوقف عن قص وتقليم الأشجار ضمن المدينة من تاريخ 5/1 حتى 10/1 لتكون عوناً وفيئاً للمواطنين في الصيف، ما يؤدي خلال خمسة أشهر لنمو الشجر بشكل واضح، مؤكداً أن العمل بدأ ولكن يحتاج إلى الوقت وبدأنا بالأحياء وفق أولويات.

وبخصوص واقع النخيل أشار إلى أن مرض سوسة النخيل الحمراء ينتشر حالياً في محافظتي طرطوس واللاذقية وبدأنا حملة للمكافحة بالتعاون مع مديرية الزراعة لإزالة الأجزاء المصابة وهي حملات على مستوى القطر بسبب انتشار المرض في النخيل.

وأشار أيضاً إلى أنه بالتعاون مع مديرية الكهرباء تقوم دائرة الحدائق بتقليم الأشجار المتداخلة مع أسلاك الكهرباء، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في قلة عدد العمال وصعوبة تأمين الوقود الكافي للعناية بكامل أشجار المدينة، ولذلك نتجه نحو الأولويات في العمل.

سعر الفروج البروستد بنصف راتب الموظف!

| اللاذقية– عبير محمود

لم يعد الفروج يزين مائدة الغداء ليوم العطلة الأسبوعية – كما في سنوات سابقة – لأي عائلة من ذوي الدخل المحدود، بعد أن بات سعره يعادل نصف راتب أي موظف حكومي!.

ويقول جهاد –موظف في إحدى الجهات العامة– إنه اضطر لشراء «ربع فروج مشوي» بعد أن طلبه طفله الصغير قبل أيام، مبيناً أن سعر ما اشتراه بلغ 80 ألف ليرة مع بطاطا وثوم، وهي كمية قليلة فقط لقضاء شهوة الطفل، وفق قوله.

وذكر الرجل أنه منذ أكثر من عامين ونصف العام لم يعد يستطيع شراء الفروج المشوي أو البروستد بعد الغلاء الفاحش الذي أصاب هذه المواد بجنون حتى وصلت حالياً إلى 180 ألف ليرة للفروج الواحد! منوهاً بأن هذا المبلغ يقارب نصف أجره الشهري.

وأكد عدد من باعة المأكولات الجاهزة أن هناك تراجعاً بشراء «الديلفري» مقارنة بأعوام سابقة، معيدين السبب إلى ارتفاع أسعار الأكل الجاهز والوجبات مقابل تراجع القدرة الشرائية للمواطنين بشكل عام.

وتشهد أسعار مبيع الفروج الجاهز ارتفاعاً كبيراً إذ وصل سعر الفروج المشوي لـ180 ألف ليرة سوريّة، وكذلك للفروج المقلي «البروستد» مع مكونات بسيطة مرفقة مع الطلب «ثوم معلب وبطاطا»، في حين أن سندويشة الشاورما تتراوح بين 25– 35 ألف ليرة حسب الحجم، أما سندويشة البطاطا فتتراوح بين 12– 16 ألف ليرة حسب الحجم.

وبيّن بائع في محل سندويش أن ارتفاع التكاليف هو السبب في ارتفاع أسعار المأكولات الجاهزة، وخاصة الزيت والغاز، وهي مواد أساسية لصنع أي وجبة، مشيراً إلى أن الغلاء يصيب الجميع ولا أحد سعيد برفع سعر السندويش إلا أن هذه الأسعار قلما تغطي التكاليف وإلا نضطر للإغلاق!.

في حين أن النشرة التموينية تحدد سعر الفروج المشوي والفروج البروستد بـ70400 ليرة سوريّة، مع ملحقاته «خبز2، بطاطا وثوم معبأ ضمن كرتون، وصحن تصدير المنيوم مع كيس ورق ونايلون.

في حين أن النشرة حددت سعر سندويشة الشاورما 100 غرام لحم بـ9700 ليرة، وكيلو الشاورما لحم دجاج وملحقاته من علبة ثوم ومخلل مغلف، بـ87800 ليرة سوريّة.

وتحذر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك من ضرورة الإعلان عن الأسعار والالتزام بها تحت طائلة المحاسبة وفق العقوبات والقانون الناظم، والسؤال يبقى: من يلتزم بهذه النشرة في المحال مع وجود ذريعة تبدل الأسعار بشكل يومي لتصعد وتحلق من دون حسيب ولا رقيب؟